مهمة الحكومة

في التربية

لعلي مصطفى المصري

— ٢ —

في الجزء الثاني من المحاضرة[1] عالج المحاضر مشكلة المركزية واثرها في التربية والتعليم علاجاً مفصلاً بعض التفصيل ورأيهُ في هذا الصدد ان عمل المدارس المصرية لم يكن تربية بالمعنى الصحيح بل كان اعداد الشبان اعداداً آليًا للنهوض بمهام الوظائف الحكومية فنشأ عن ذلك حصر الجهد في حشو الذاكرة والاستظهار وسيطر على المدرسة ذلك النهج العسكري الذي يحدد كلّ ما يقال وكلّ ما يكتب وكلّ ما يحفظ علاوة على توحيده في جميع انحاء القطر على اختلاف الاحوال وتباين البيئات. ثم بيّن اثر ذلك في الطالب والمدرّس والناظر والمفتش

فالمدرسة اصبحت ديوانًا لا حياة ، وضاعت شخصية المعلم والمدرسة في الناظر الآلي المفروض واصبح الناظر القدوة من يحفظ المنشورات والنشرات بالرقم والتاريخ وينفذ الاوامر الصادرة اليه مهما تتافر مع احوال المدرسة التي يشرف عليها . قال: « ولن أنسى صديقاً وزميلاً حظي بتقدير الهيئة الرئيسية كان لا يصرف المدرس نصف قرخ من الورق الا اذا كتب الطلب على نصف فرخ من الورق نفسه ! . واعرف مفتشاً كان يهدر النهار كله في عدّ ورق النشاف وامتان الريش » . وغدا الطالب اشبه ما يكون بقارورة يصب فيها كل معلم ما اعدّهُ في جعبته من غير ارتباط بين الحقائق المختلفة والاساليب المتنافرة حتى رياض الاطفال . وبدلاً من ان تكون مدرسة التربية مزرعة فيها حقلها وحظيرة مواشيها فاذا هي على ما شاهد بنفسه طائفة من التلاميذ اجتمع الذباب على اعينهم وهم يلوون عن ظهر قلب أحدث ما عرف من قواعد الصحة في النظافة واعراض الرمد ووسائل الوقاية منهُ واذا طائفة اخرى من الطلاب في فصل آخر يصغون الى محاضرة للمدرس في بوليون !

---

(١) راجع الجانب الاول من هذه المحاضرة في مقتطف ابريل ١٩٣٧ صفحة ٤٣٨

والشأن الاول في التربية احكام الاتصال بالحياة ومن هنا وجوب العناية باعداد المربي للتربية ، فهو في التربية ليس مربيًا للنشء فحسب بل ينبغي ان يمكن لهُ الاشتراك في انهاضها بتحسين حالتها الصحية والاجتماعية لانهُ ومدرستهُ مصباح الثقافة والرقي الذي يشع في القرية وختم المحاضر محاضرته بما يلي : —

الخطة العملية للاصلاح

الآن وقد فرغت من بيان المشكلات ووجهات الاصلاح عامة اختم المحاضرة ببيان عملي للاصلاح يضم ما تأثر من البحث . وقد سبق ان بينت التردد والترقيع الذي اتخذت به الوزارة في حركات الاصلاح الماضية . ولا زلت أخشى على الزفرات الشريفة التي برزت اخيراً على لسان معالي الوزير ورجالهِ ان تتحدر بفعل الروح المتسلطة . وعلاً لا ارى في آخر تصريح عن اللامركزية لشرتهُ الصحف الا اصلاحاً محدوداً في سلطات الرؤساء لا يتصل باللامركزية في الامور الحيوية . فالمناهج المقدسة والخطط والمقررات هي هي بصولتها وقدسيتها

اما عن المؤتمر المنشود فأخشى ان يتمخض عن مجموعة طريفة من المحاضرات التي تملن عن ملقيها وتنفس عن سامعيها ، تطبع في كتاب جميل تتصدره البسملة المألوفة من الصور للشخصيات البارزة

واظنني في غنى بعد ما افضت فيهِ ، عن بيان خطر المشكلة وهي تشمل بناء الامة المقبلة وما يتطلبهُ من انقلاب اساسي . ان الامر لا يقتصر على وزارة المعارف واختصاصها ، بل ولا على الهيئات التربية المحلية التي سأذكرها وعلى رأسها المدرسة نفسها ، بل يجب ان يمتد العلاج بحكم ما للموضوع من الشأن الى خارج حدود وزارة المعارف كوزارة الصحة والادارة ونواحي الحياة الحرفية من زراعة وصناعة وتجارة ومال . واذا قال المستر مان في تقريره أن كل ما ينفق على التعليم الاولي انما ينفق في تحسين الصحة العامة فأني ازيد على ذلك بأن كل قرش ينفق على التربية الحقة انما ينفق على زيادة ثروة الامة . كما يجب نشر الوحدات الرياضية وتقديمها . وحبذا لو اخذت الحكومة بنظام ال Dopolavoro الايطالي

لذلك ارى أن يعقد مؤتمر برسوم، ويكون برآسة وزير المعارف، وتواليه بعض الوزراء ولاسيما وزراء المعارف السابقين ثم كبار رجال الأعمال ورجال التربية على ان تشكل لجان فرعية تقبل على البحث الفرعي ثم تعرض النتائج العامة على المؤتمر لتأخذ دورها التشريعية

وتكون مهمته وضع السياسة الجريئة للاصلاح بعد ان تمتد الى آفاقها الجديدة . بل أن شئت

فقل وضع دستور جديد للتربية المصرية غير مقيد بنواحي الاصلاح الصغيرة التي شغلت الوزارة والتي تعالج الاعراض دون العلة الاساسية

وأرى ان توضع المبادىء الآتية أمامه كقواعد مبدئية للبحث . وهي أمور طالما نادينا بها عمّا :

أولاً — تسمى وزارة المعارف « وزارة التربية »

ثانياً — ارجاع مجلس المعارف الأعلى ليحكم الاتصال بين الحياة وسياسة التربية على ان يسمى « مجلس التربية الأعلى » ايضاً . وقد كان هذا المجلس قائماً من قبل لانهُ من مقتضيات النظام الفرنسي نفسه

ثالثاً — توحيد التعليم العام بالقضاء على تصدعه بين الأولي والابتدائي ووصل مراحله بعضها ببعض ، وذلك بأن يبدأ التعليم العام لجميع الطبقات بالأولي بعد تمديده ، وسنهُ الى الثانوي الذي ينبغي أن يمتد في أوله حتى يتغذى هو والفني العادي والحرفي والديني من الأولي مباشرة. اما الخاصة الذين يرغبون لأولادهم في تعليم ممتاز ، فالي ان يحين الوقت الذي يرقى فيه التعليم الحر الى القيام بهذه المهمة على نفقة الخاصة انفسهم ، لا بأس في تخصيص مدارس لهم تعطى منظم نفقاتها بما يوفيه الطلاب

رابعاً — تنسيم التعليم العالي الى قسمين الثقافي المحض الذي لا يرمي الى حرفة معينة ويجب تيسيره تمكيناً للمساواة وتيسيراً للنبوغ الأدبي مع تفهيم الرأي العام حقيقته من حيث بعده عن الاكتساب الحرفي المضمون . والقسم الآخر الحرفي ويجب ان يقيد انتاجه بما تزيد قليلاً عن الحاجة على ان يكون انتاجه الكامن أهلاً للزيادة الكبيرة عند الطوارىء ، على ان يضمن لمخرجيه العمل بصفة عامة

خامساً — تنفيذ اللامركزية والاقليمية على الوجه الآتي الذي يقرب في كثير منهُ من النظام الانجليزي وهو متوسط بين تطرف الولايات المتحدة في اللامركزية وفرنسا في المركزية

توضع غاية يبدة تتدرج في الوصول اليها . هي نزع ادارة المعاهد كلها وبألوانها من وزارة التربية . وبذلك تتفرغ الوزارة الى توجيه التربية القومية والاشراف على الهيئات التربية المحلية وتغذيتها بالارشادات الفنية والاحصاءات والمعلومات . ويقسم القطر الى مناطق تربية تشمل كل منطقة وحدة او اكثر من الوحدات الادارية بعد ان تدخل القاهرة وسائر المحافظات فيها . وعلى رأس كل وحدة رئيس عام بادارة محلية في نفس الاقليم . على ان يشرف على التعليم العام المحلي بجميع انواعه من ثانوي وحرفي وأولي وعلى ان يترك للمعاهد المحلية اكبر قسط ممكن من الحرية في وضع خططها ومنهجها ومقرراتها والتصرف في ميزانيتها وتوزيع

السل فيها على أن يحكم اتصالها بالهيئة المحلية ، ويتحول التفتيش الى ارشاد وتعاون

سادساً — يخفف عبء القيود المالية عن الطلبة . واذا ادركنا ان التعليم العام بأنواعه في اميركا واليابان وسطم بلاد اوربا اصبح مجانياً كان من التواضع ان يقصر في مصر على الاولي الجديد . وتقصر المجانية عامة على الفقر على ان يخصص للاحسان هيئات خاصة . ويؤخذ نظام ال Scholarships أي تسهيل سبيل التعليم من الناحية المالية للمتفوقين في امتحانات معينة

سابعاً — انشاء صلة تعاونية صريحة بنص القانون الجديد بين الصحة والادارة من جهة والوحدات التربية المحلية — ولا سيما في القرية — من جهة أخرى

ثامناً — انصاف التربية في مجموع الموارد المخصصة لها في ميزانية الدولة عامة

تاسعاً — العدول عن محاباة التعليم الثقافي النظري والاخذ بتشجيع العملي وخاصة فيما يتصل بالقضاء على الامية وسوء الحالة الصحية ومستوى الحياة المنخفضة للدهماء

عاشراً — العناية باعداد المعلمين وتوحيد انواع معاهد التربية ثم السماح بانتخصص بعد العام منهُ على أن يبنى بتوزيعه على الاقاليم واخذه بالناحية العملية

حادي عشر — انصاف طائفة المعلمين ماديًا وادبيًا

اثنا عشر — تشكيل نقابة للمعلمين تمثل الطائفة بصفة رسمية شأن المهن الراقية الاخرى

***

والآن سيداتي وسادتي ها قد فرغت بعد ما انقلت عليكم في الاطالة . ولكن لي العذر والمشكلة لقدمها وتأصلها وتشعبها في الحياة بألوانها اصبحت تتطلب ثورة تكتسح هذا النظام البالي لتقيم بناء جديداً لمصر في شخص لشأنها المقبلة . فهيا قد بلغنا أعلى مكانة في الثروة ، وأقوى منعة في السلاح بأنواعه وأرفع منزلة في الثقافة والفن . بينما النفوس كلها خور وطراوة ، والقلوب ضحلة في الثبات والايمان ، والشباب عاجز عن خوض معمان الحياة . فماذا نجني من القوة والثروة والامة مقبلة على هذا الفقر المعنوي ؟ ألا يكون ذلك اشبه شيء بالغني يخلف لابنه قناطير الاموال ، ولكن مع فقر في الخلق ، فلا يلبث الابن ان يمعن اسرافاً واتلافاً حتى يقضي على كل شيء

فالتربية هي كل شيء . بل هي اهم سلاح لا يتقي به العدو الخارجي فحسب ، بل العدو الداخلي وخاصة في اعماق النفس وشهواتها . فالى رجال الحكومة والمشرعين وقادة الرأي ألجأ وكلهم يقبض ثمرة وحية . والى المليك العظيم انزع وقد بدأ عصر حكمه الميمون مردد الآية الكريمة « ان أريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب »